فقدان الثقة الشعبية بشرعية السلطة وانعكاساته على انفاذ القوانين المالية

Loss of Popular Confidence in the Legitimacy of Power & its Implications for the Enforcement of Financial Laws

أ.د.احمد خلف حسين الدخيل
كلية الحقوق -جامعة تكريت -العراق
dikhil2004@yahoo.com
Prof.D.Ahmed Khelef Husein Aldihkil
College of Law-Tikrit Uni.- Iraq

المستخلص :

على العكس من كسب الثقة الشعبية بالسلطة وانعكاساته الإيجابية على انفاذ القوانين المالية فإن الكثير من السلطات في العديد من الدول تفقد ثقة الشعب بسبب مجموعة من الممارسات الممنهجة أو العشوائية التي تدفع الشعب إلى عدم الانصياع لتوجهاتها وأوامرها ونواهيها سواء تعلقت بالشؤون ذات الاهتمام الكبير أو بأبسط امور البلد بما في ذلك الالتزامات المالية على المكلفين بالتكليفات المالية المختلفة من رسوم عامة وأجور خدمات وضرائب واتاوات وغرامات ومصادرات وغيرها بغض النظر عن الطريقة التي وصلت بها السلطة إلى سدة الحكم سواء كانت شرعية (ديمقراطية أو شعبية) أو غير شرعية كالانقلاب فإنها قد تتبنى بعض الممارسات والأفعال أو حتى المواقف غير الشعبية التي تجعلها بعيدة عن نيل ثقة الجماهير فتخسر تلك الثقة التي ربما تكون قد حظيت بها في بداية تسنمها السلطة نتيجة استخدام أحد الأساليب الشرعية في الوصول إلى الحكم حيث يتم فقدانها لتلك الثقة إما بصورة مفاجئة نتيجة تصرف معين غير مرضي لأبناء الشعب أو بصورة تدريجية نتيجة تراكم ممارساتها التي تؤدي إلى فقدان تلك الثقة.

Abstract :

In contrast to gaining popular confidence in the authority and its positive repercussions on the enforcement of financial laws, many authorities in many countries lose the people's trust because of a group of systematic or random practices that push the people not to obey their directives, orders and prohibitions, whether they are related to matters of great interest or the simplest matters of the country. Including the financial obligations of those charged with various financial assignments such as public fees, service fees, taxes, royalties, fines, confiscations, etc., regardless of the way in which the authority came to power, whether legal or illegal, such as a coup, it may adopt some practices, actions, or even unpopular positions that It makes it far from gaining the trust of the masses, so it loses that trust that it may have enjoyed at the beginning of its accession to power as a result of using one of the legitimate methods to reach power, as it loses that trust either suddenly as a result of a certain behavior that is not satisfactory to the people or gradually as a result of the accumulation of its practices that lead to a loss of that confidence.

Keywords: popular trust, legitimacy of the authority, law enforcement, financial laws.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.952

١. المقدمة

على العكس من كسب الثقة الشعبية بالسلطة وانعكاساته الإيجابية على انفاذ القوانين المالية فإن الكثير من السلطات في العديد من الدول تفقد ثقة الشعب بسبب مجموعة من الممارسات الممنهجة أو العشوائية التي تدفع الشعب إلى عدم الانصياع لتوجهاتها وأوامرها ونواهيها سواء تعلقت بالشؤون ذات الاهتمام الكبير أو بأبسط امور البلد بما في ذلك الالتزامات المالية على المكلفين بالتكليفات المالية المختلفة من رسوم عامة وأجور خدمات وضرائب واتاوات وغرامات ومصادرات وغيرها بغض النظر عن الطريقة التي وصلت بها السلطة إلى سدة الحكم سواء كانت شرعية (ديمقراطية أو شعبية) أو غير شرعية كالانقلاب فإنها قد تتبنى بعض الممارسات والأفعال أو حتى المواقف غير الشعبية التي تجعلها بعيدة عن نيل ثقة الجماهير فتخسر تلك الثقة التي ربما تكون قد حظيت بها في بداية تسنمها السلطة نتيجة استخدام أحد الأساليب الشرعية في الوصول إلى الحكم حيث يتم فقدانها لتلك الثقة إما بصورة مفاجئة نتيجة تصرف معين غير مرضي لأبناء الشعب أو بصورة تدريجية نتيجة تراكم ممارساتها التي تؤدي إلى فقدان تلك الثقة.

ولأجل الاحاطة بالموضوع من كافة الجوانب كان لابد من تناول ما يأتي:-

أولاً:- أهمية الدراسة:- تتجلى أهمية الدراسة في تناولها لموضوع على جانب كبير من الخطورة على مستقبل البلدان ألا وهو الجانب المعنوي المرتبط بفقدان الثقة الشعبية بشرعية السلطة والاحساس بعدم اهليتها لإدارة شؤون البلاد وما يمكن ان يتركه من انعكاسات سلبية على انفاذ القوانين بشكل عام والمالية منها بشكل خاص فتكون تصرفات ابناء الشعب على النقيض من ارادة وتوجهات تلك السلطة وهو ما لا يمكن تجاوزه بسهولة بالاعتماد على الجوانب المادية البحتة.

ثانياً:- مشكلة الدراسة:- تركيز غالبية السلطات ، بل وحتى الفقه القانوني ، لا سيما في الدول المتخلفة على الجوانب المادية المرتبطة بطريقة الوصول الى السلطة والمحافظة عليها من خلال ترتيب الاوضاع القانونية بحيث تضمن التطابق الشكلي بين الاليات الدستورية وتطبيقاتها العملية دون أي اكتراث لمشاعر واحاسيس المواطن تجاه تلك السلطة والاغفال غير المبرر للجوانب المعنوية في هذا الشأن مما يفقد الثقة بشرعية تلك السلطة وينخر في جسدها السياسي والقانوني ويبقيها مجردة من أي توافق مع ابناء الشعب مما ينعكس سلباً على رغبة هؤلاء في الانصياع للقوانين لاسيما المالية منها.

ثالثاً: فرضية الدراسة:- تنطلق الدراسة من افتراض عدم كفاية طريقة الوصول إلى السلطة في امتلاك الثقة الشعبية بل أن الأمر يتطلب في كل سلطة بما فيها السلطات التي وصلت إلى سدة الحكم بالأسلوب الديمقراطي أن تهتم بالثقة الشعبية وأن تضعها نصب عينيها وهي تمارس اختصاصاتها وصلاحياتها القانونية وأن تسعى إلى إعطاء انطباع لأبناء المجتمع بأنها اجدر من غيرها على إدارة البلاد ، وإلا كانت النتائج وخيمة ليس على الأشخاص الذين يتصدرون للمشهد السياسي في تلك السلطة فقط وإنما كذلك على الحزب السياسي الذي يقف وراء أولئك الأشخاص ، ولهذا تجبر الكثير من الأحزاب رئيس الوزراء الذي ينتمي إليها على الاستقالة واستبداله برئيس وزراء جديد من نفس الحزب حرصاً على الثقة الشعبية بالحزب ، كما حدث في بريطانيا عندما تم استبدال ثلاثة رؤساء وزراء في العام ٢٠٢٢ هم كل من بوريس جونسون وليز تراس وريشي سوناك فقد تمت الإطاحة بالواجهات فقط مع بقاء حزب المحافظين قابضاً على السلطة فيها ومحافظاً على ثقة الشعب بالحزب أولاً ثم بالسلطة ثانياً ولم يتزمت الحزب بكونه حزباً منتخباً وأن له السلطة الكاملة بأن يتصرف ما يشاء من التصرفات ولو كانت لا تتفق مع مصلحة ابناء المجتمع أو تؤدي الى تقليل ثقة الشعب بالسلطة او انعدامها.

رابعاً:- منهج الدراسة:- سنعتمد في دراستنا المنهج التحليلي الاستنباطي لتصرفات السلطات التي لا تتفق ورؤى ابناء المجتمع والتي تؤثر سلباً في الثقة الشعبية بتلك السلطات ومن ثم في مدى التزامهم بالقوانين وخاصة المالية منها ذات الارتباط المباشر بحياة المواطن لنصل في النهاية الى اقتراح افضل السبل لضمان عدم الوقوع فريسة تلك الآفة.

خامساً:- هيكلية السلطة:- وعليه سيتم تقسيم هذه الدراسة على مطلبين نخصص الأول للحديث عن فقدان الثقة الشعبية بشرعية السلطة ، ونتناول في الثاني انعكاسات فقدان تلك الثقة الشعبية بشرعية السلطة على انفاذ القوانين المالية ، ثم نختم بأهم الاستنتاجات والتوصيات ، والله الموفق.

المطلب الأول

فقدان الثقة الشعبية بشرعية السلطة

يجدر بنا قبل الخوض في انعكاسات فقدان الثقة الشعبية بالسلطة تناول موضوع الفقدان ذاته وكيف تصل الحال بالسلطة في بعض الدول إلى غياب تام لتلك الثقة والأسباب التي تدفع تلك السلطات إلى القيام ببعض التصرفات التي تؤدي إلى فقدان الثقة الشعبية ، والنماذج الأبرز على تلك الحالة ، والمستقبل الذي ينتظر نماذج الدول التي تفقد فيها السلطة ثقة الجماهير ، إذ تندفع بعض السلطات في العديد من الدول إلى الشعور بالغرور خاصة إذا ما وصلت إلى سدة الحكم بالأسلوب الديمقراطي وحظيت بالشرعية الديمقراطية وكأنها حصلت على صك على بياض بأن تتصرف ما تشاء من التصرفات وأن تصدر ما يروق لها من القوانين والقرارات الإدارية والأحكام القضائية بعيداً عن طموحات أبناء المجتمع وابتعاداً عن الطريق القويم الذي يفترض أن تلتزم به مما يجعلها تحيد عن الممارسات التي تؤدي إلى كسب الثقة الشعبية وبالتالي الانحدار في الممارسات التي تسبب فقدان تلك الثقة وربما نجد العديد من النماذج لمثل تلك السلطات على مستوى العالم اجمع ، خاصة بعد الانتشار الواسع للديمقراطية الصورية والثورات الصورية التي استطاعت أن ترتب من الناحية النظرية وصولها إلى السلطة بطريقة ديمقراطية او ثورية دون أن تكون كذلك من الناحية العملية والواقعية فهي أبعد ما تكون من هذه الناحية عن ذلك الوصف فتستغل مثل ذلك التوصيف النظري لتحقق مصالحها وتضرب عرض الحائط بمصالح أبناء المجتمع.

ولكن إلى أي مدى يمكن لمثل تلك السلطات أن تستمر بمثل هذه السياسات المسببة لفقدان الثقة الشعبية؟ وما هو مصير امثلتها سياسياً وقانوناً؟ وهل يمكن أن تسكت الشعوب على مثل ذلك النهج؟ وهو ما سنحاول توضيحه بشيء من التفصيل في ثلاثة فروع نخصص الأول لممارسات فقدان الثقة الشعبية بالسلطة ، ونفصل في الثاني نماذج لفقدان الثقة الشعبية بالسلطة ، ونتناول في الثالث والأخير مستقبل نماذج فقدان الثقة الشعبية بالسلطة ، وعلى التفصيل الآتي:-

الفرع الأول

ممارسات فقدان الثقة الشعبية بشرعية السلطة

هناك مجموعة كبيرة من الممارسات التي تؤدي إلى غياب أو إلى فقد السلطة للثقة الشعبية ، قد تبدو معاكسة تماماً لممارسات كسب الثقة الشعبية ، فإذا كانت الكفاءة والنزاهة والشفافية والرؤية الاستراتيجية والتنفيذ الدقيق للقانون هي الممارسات التي تكسب السلطة الثقة الشعبية ، فإن انتشار الفساد وغياب الكفاءة وانعدام الرؤية الاستراتيجية وانتشار التضليل والانتقائية في تنفيذ القوانين هي ابرز الممارسات المسببة لفقدان الثقة الشعبية بالسلطة ، وهو ما يتطلب منا تفصيل كل ممارسة من تلك الممارسات المنبوذة التي يتوجب على السلطات كافة في جميع الدول ديمقراطية كانت أم غير ديمقراطية الابتعاد عنها ، وكما في النقاط الآتية:-

أولاً:- انتشار ممارسات الفساد

تتداخل أسباب ونتائج وصور الفساد المختلفة من سياسي وإداري واقتصادي ومالي وحتى اجتماعي وثقافي وعلمي مع بعضها البعض بحيث يصعب الفصل بين كل صورة من صورها ، وهو ما يعقد سبل مواجهة كل منها على حدة ويتطلب اعتماد استراتيجية

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.952

كاملة لمواجهتها جميعاً وذلك عبر البحث في أسباب كل منها[١]، وإذا ما أخذنا على سبيل المثال الفساد المالي والإداري لوجدنا انه يعود إلى أسباب متعددة أبرزها هو اردافه من صور الفساد الأخرى من سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وغيرها ، فضلاً عن غياب ثقافة النزاهة وغياب العدالة الاجتماعية وسيادة الفوارق الطبقية والشعور بالظلم الاجتماعي وفساد الهيئات الرقابية وتعددها وعدم التنسيق بينها وعدم ممارستها دور الرقابة على الوجه الأكمل والفراغ التشريعي وارتفاع مستوى التكاليف العامة من ضرائب ورسوم وغرامات واجور خدمات وانخفاض مستوى تنفيذ الجزاءات المترتبة على مظاهر الفساد والحصانة الفعلية لبعض المسؤولين والتحول المفاجئ لدى بعض الدول من النظام الاقتصادي الموجه إلى اقتصاد السوق الحر وتوسع الهيكل الإداري وغيرها[٢] ، بحيث يبدو في بعض الدول الوصول إلى حالة من توقف عجلة الحياة وعدم القدرة على الحل بل أن الأمر كذلك في الواقع ، فليس من السهل معالجة الفساد المالي والإداري إذا ما كان مميأ بفساد سياسي واقتصادي يسنده ويؤازره ، فإذا كان الفساد المالي والإداري الذي يمارسه الوزير يتغاضى عنه عضو البرلمان وإذا كان عضو البرلمان قد وصل بمساعدة الوزير ودعمه إلى الفوز بالانتخابات فليس من المنطقي أن يقوم أي منهما بأي مواجهة مع الآخر ، والأهم من كل ذلك أن يصل الشعب إلى قناعة راسخة بذلك الترادف والتعاون بين أقطاب وعناصر الفساد في البلاد بصرف النظر عن الوصف القانوني لممارسات تلك الاقطاب وحتى لو تم وصفها بشكل يتلاءم مع الاشكال والقوالب القانونية فشرعنة الفساد من الناحية القانونية لا تغير من كونه فساداً أمام أبناء الشعب ، فالالتزام بالقواعد القانونية من الناحية النظرية فقط لا يغير من الأمر شيئاً لدى أبناء المجتمع وسيبقى ذلك المجتمع على يقين بأن ما يقوم به بعض المسؤولين يشكل صوراً واضحة للفساد ، بل ان مثل تلك القناعة تجعل الكثير من أبناء الشعب ينظر إلى بعض التصرفات القانونية السليمة النادرة التي تحصل في المجتمعات التي يعمها الفساد أنها صورة من صور الفساد وذلك بسبب شيوع الفساد أو انتشاره وتفسير كل تصرف على أنه صورة للفساد.

فمهما اجتهدت السلطات في الدول التي ينتشر فيها الفساد في التغطية على ممارساتها الفاسدة بتكييفها تحت إحدى الممارسات القانونية بشكل صوري يظهر قانونية تلك الممارسات ويبطن عدم قانونيتها فإنها لن تفلح في ذلك فالمواطن ليس كالقاضي يعمل بالأدلة القانونية القاطعة وينفي الأدلة غير المعتمدة قانوناً بل هو إنسان تتحكم في تصوراته وقناعاته مجموعة من المشاعر والأحاسيس التي قد تجعله يقتنع قناعة راسخة بمشهد تمثيلي يصور الواقع الحقيقي في البلاد أو قصيدة شعرية لشاعر محبوب أو حتى بطرفة انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي تتهكم على حجم الفساد الكبير في البلاد فيضرب عرض الحائط بما قدمته وتقدمه السلطات العامة من وثائق تثبت بما لا يقبل الشك من الناحية القانونية عدم وجود أي فساد في الدولة أو على الاقل بانتفاء شبهة الفساد في صفقة معينة ، كأن يحصل أحد عناصر السلطة العامة أو المقربين منها على حكم قضائي بالبراءة لعدم كفاية الأدلة رغم انه معروف لدى أبناء المجتمع بأنه من الفاسدين حد النخاع ، فإذا كانت السلطات العامة تنظر إلى القانون بأنه مجموعة من الأدلة والوثائق الورقية أو الإلكترونية فإن المواطن لا ينظر إليه من الزاوية ذاتها وإنما ينظر إلى الواقع وما يفرزه من نتائج ، فإذا كان أبناء منطقة معينة يعرفون بأن أحد عناصر السلطة العامة كان قبل تولية مهامه السلطوية لا يملك شيئاً يذكر وتحول بعد سنة أو سنوات قليلة إلى أن يكون أغنى اغنياء المنطقة واستطاع أن يضفي المشروعية القانونية على أملاكه الكثيرة بالوثائق القانونية المعتمدة قانوناً فإنه لن يستطيع أن يقنع أبناء الشعب ولا سيما أبناء تلك المنطقة بانه لم يتربح على حساب المال العام خاصة إذا كان راتبه ومخصصاته معروفة ومحددة قانوناً ولا يمكن أن تؤدي إلى ذلك الغنى الفاحش وخلال تلك المدة القصيرة ما لم يكن قد سرق اموال الشعب بطريقة ذكية استطاع فيها أن يفلت من حكم القانون.

وإذا كان الفساد ينتشر في جميع دول العالم ولكن بنسب معينة فإن ما نقصده بانتشار الفساد كممارسة تؤدي إلى فقدان الثقة بالسلطة هو الانتشار الواسع الذي يصل إلى مستوى أو حجم الظاهرة التي لا تغيب عن كل الممارسات السلطوية بحيث تكون أعمال الفساد منظمة ومتجذرة في تلك الممارسات ، أما أفعال أو أعمال الفساد الفردية والتي تجري على نطاق ضيق وتتم محاربتها حال اكتشافها ومعاقبة مرتكبيها فلا تدخل ضمن هذا الإطار ، ولكن في الوقت ذاته يجب عدم إخراج ممارسات الفساد التي تحارب السلطة فيها صغار الفاسدين وتترك كبار المفسدين يتنعمون بالأموال العامة التي سرقوها دونما رادع.

وذلك لأسباب متعددة فقد يكون السبب هو المحاصصة الحزبية أو المناطقية أو العشائرية أو ربما المصالح المالية والإدارية لعناصر السلطة العامة ، فقد تندفع السلطة العامة إلى وضع بعض الأشخاص في تلك المواقع للمحافظة على مصالح شخصية مادية أو معنوية أو أن يكون ذلك التصرف ممنهجاً لتخريب اقتصاد البلاد أو تدميرها من الداخل.

ثانياً:- غياب الكفاءة

إذا كانت السلطة يمكن أن تكسب الثقة بالكفاءة التي تتصف بها فإنها في المقابل تفقد تلك الثقة إذا ما كانت بعيدة عن الكفاءة أو على الاقل تتصرف تصرفات تدل بما لا يدع مجالاً للشك أنها ليست سلطة كفوءة بحيث يتكون انطباع لدى أبناء المجتمع أن السلطة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية لا تستحق بالمجمل المواقع التي وصلت إليها وأن الدولة لا تسير وفق أسلوب الشخص المناسب في المكان المناسب وإنما على العكس تبحث عن الشخص غير المناسب في كل دائرة أو مؤسسة من مؤسسات الدولة أو شركة من شركات القطاع العام لتضعه على رأسها.

وحالما يصل مثل هؤلاء الأشخاص إلى تلك المواقع حتى يبادروا باستبعاد أو على الاقل تحييد أي دور للعناصر الكفوءة أو لربما محاولة استمالتهم أو توريطهم ببعض الأفعال والممارسات التي تجعلهم شركاء في بعض التصرفات غير الكفوءة وغير المنطقية لاضفاء نوع من الشرعية أو الأهمية على تلك القرارات وجعلها أكثر قبولاً من أبناء المجتمع وذلك من خلال مضايقة العناصر الكفوءة ومحاربتهم يرزقهم ورزق عيالهم أو مساومتهم على بعض حقوقهم أو استفزازهم أو تسقيطهم سياسياً أو استعمال الدسائس أو تلفيق الملفات مما يجعل العمل في دوائر الدولة أو القطاع العام والخاص بل وحتى المختلط أشبه بالعمل المخابراتي الذي يجعل الشك هو ديدن كل العلاقات الانسانية وهو ما يقلل الثقة بكل شيء بما فيها السلطة العامة.[٣]

وهو ما يوجب على القائمين على الدراسات القانونية الحديثة التنبه لمثل هذه الموضوعات ووضع الحلول واقتراح التنفيذ الدقيق للقانون شكلاً ومضموناً نظرياً وتطبيقياً وعدم اعتماد الصورية في ذلك التنفيذ بحيث تبتعد السلطات عن كل ما من شأنه الايحاء بعدم كفاءة السلطة العامة والعناصر التي تعتمد عليها لما في ذلك من نتائج خطيرة على شرعية السلطة أو على الأقل على الثقة بها من أبناء الشعب.

[١] د. بن رجم محمد خميس وحليمة حكيمة : الفساد المالي والاداري : مدخل لظاهرة تحسين الاموال وانتشارها ، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري الذي اقامته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، بجامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر للفترة من ٦-٧ ماي ٢٠١٢ ، ص٤.

[٢] د. احمد خلف حسين الدخيل ود. فواز خلف ظاهر : إصلاح النظام المالي ودوره في الحد من الفساد الإداري (العراق إنموذجاً) ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول الذي اقامته كلية الكتاب الجامعة ، تحت شعار (بالعلم نرتقي بالمجتمع) في بغداد للفترة من ١٣-١٤ كانون الأول ٢٠١٧, ص ١٦.

[٣] د. احمد خلف حسين الدخيل : صناديق الثروة السيادية بين مثالية الطرح ومتطلبات الحكم الرشيد، ط١، دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٨، ص١١٤.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.952

ثالثاً:- غياب الرؤية الاستراتيجية

لابد للسلطة أن تكون قادرة على استشراف المستقبل والتخطيط له وحالما تغيب تلك القدرة فإنها ستجد نفسها أمام الكثير من المطبات التي ستقع فيها في المستقبل القريب أو البعيد وهو ما يجعلها أمام اختبار زمني متواصل وفي كل مرة تخفق في توقع الأحداث وعدم اخذ الاحتياطات الكافية لمواجهة أي أزمات يمكن أن تصيبها فإنها ستكون محوراً لانتقادات لاذعة من الجماهير ، فعلى سبيل المثال كشفت أزمة كورونا بعدها أزمة مزدوجة صحية وما رافقها من أزمات مالية وتعليمية واقتصادية واجتماعية كبيرة وهن الكثير من السلطات في العديد من الدول التي لم تستطع مواجهتها إلا بخسائر فادحة ، في حين كانت بعض الدول قد اخذت احتياطاتها وتمكنت من الوقوف بوجهها بحزم مستخدمة التطوير الكبير لإمكانياتها في مواجهة الأزمة من أي نوع كانت ، رغم أن أزمة كورونا لم يكن ليتم توقعها بهذا الحجم العالمي الكبير إلا أن بعض الدول كانت قد توقعت أن تصاب الحياة في مجتمعاتها بالشلل الكامل وقد بادرت بابتكار الحلول لذلك الموقف ، في حين أن دول أخرى كانت قد وقعت فريسة تلك الأزمة ولم تكن قد وضعت من الأموال والجهود ما يجعلها قادرة على مواجهة تلك الأزمات ، وقد اتضح ذلك في الدول الريعية التي تعطلت إيراداتها من الريع وخاصة النفط الذي تراجعت أسعاره بشكل كبير خلال الأزمة مما جعلها قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس ، في حين ان سلطات دول أخرى كانت قد وضعت بدائل استطاعت أن تجلب لها الكثير من الاموال التي تمكنها من مواجهة الأزمة بجميع صورها وآثارها ، ولا شك أن أزمات كبيرة تعري أو تبين زيف السلطات غير القادرة على التخطيط الاستراتيجي للمستقبل وتفقدها ثقة الجماهير.

فلا يخفى على كل متتبع أن العالم اليوم على أعتاب أزمات سياسية واقتصادية ومالية وغذائية كبيرة ناجمة عن الحرب في أوكرانيا وبما يمكن أن تفرزه من آثار لا يمكن توقعها بسهولة ، مما يجعل السلطات في جميع الدول على المحك وأمام اختبار حقيقي لقدرتها على استشراف المستقبل ومن ثم اتخاذ الاحتياطات اللازمة وإصدار القوانين والقرارات المناسبة لمواجهة الظروف والمعطيات المستقبلية التي قد تعصف بالعالم وتغير خارطة المجتمع الدولي والقوى المتنفذة فيه أو تكرس واقعها الحالي بعد تجاوز الأزمة المتوقعة والناجمة عن المحاولات الجادة من بعض الدول للوقوف بوجه التفرد الأمريكي بالقرار الدولي.

رابعاً:- الانتقائية في تنفيذ القوانين

بسبب غياب النزاهة وانتشار الفساد وغياب الكفاءة وعدم القدرة على استشراف المستقبل تميل سلطات بعض الدول إلى افراغ مبدأ سيادة القانون ومبدأ المشروعية من محتواهما بحيث يتم استخدام اسلوب إنتقائي في تنفيذ القواعد القانونية بجميع مراتبها سواء كان دستورية أو عادية أو فرعية ، وبالمثل لا تنفذ من القرارات الإدارية التنظيمية والفردية إلا ما كان لا يمس أعضاء السلطات المختلفة ، كما لا تنفذ من الأحكام القضائية إلا ما كان يتطابق أو لا يمس مكتسبات السلطات المختلفة ، إلى الحد الذي يجعل مسألة عدم التنفيذ تشكل ظاهرة مقيتة تتطلب الحلول العاجلة ، فراحت أقلام طلبة العلم تسطر البحوث والدراسات في سبيل إيجاد الحلول لها دون جدوى ليس لضعف أو وهن تلك الدراسات وإنما لغياب إرادة حقيقية لإدراك عملية التنفيذ.

ولا نذيع سراً ان ادعينا أن السلطة العامة تشريعية كانت أو تنفيذية أو قضائية تتمتع بسلطات تقديرية تتسع تارة وتضيق تارة أخرى في عملية تنفيذ القوانين والقرارات الإدارية والأحكام القضائية مما يعطيها مساحة واسعة في الالتزام بالتنفيذ السليم للأعمال القانونية من عدمه بحيث يمكن أن توصف السلطة في دولة معينة بأنها تعتمد مبدأ سيادة القانون ومبدأ المشروعية بشكل كامل أو توصف بأنها من السلطات التي لا تطبق إلا ما يتفق ومصالحها ومصالح عناصرها والمقربين منها ، فالأمر في جميع الأحوال بيد السلطة العامة يمكنها أن تتبنى النهج الأول أو الثاني على حسب الأحوال والظروف التي تحيط بها والاهداف والغايات التي تروم تحقيقها.

والحقيقة أن السلطات التي لا ترغب بتنفيذ إلا ما يصب في مصلحتها من قوانين وقرارات وأحكام قضائية تبتكر الوسائل لتعطيل عملية التنفيذ المنشودة فإما أن تستخدم سلطتها التقديرية التي منحها إياها القانون وإما ان لا تدرج في الموازنة العامة الأموال الكافية أو أن لا تصدر التعليمات المسهلة لتنفيذها أو تغيب أحد شروط التنفيذ مما يجعل التنفيذ مستحيلاً بدون تحقق ذلك الشرط أو أن يتم التنفيذ بشكل مشوه أو منقوص[٤]، وهو ما يؤدي بمجمله إذا ما وصل إلى مستوى الظاهرة أن يفقد الشعب الثقة بالسلطة ويعرف أن ذلك هو نهجها فيحاول أن يقاوم تنفيذ القوانين والقرارات الادارية والأحكام القضائية التي تسعى إلى تنفيذها بكل ما اوتي من قوة وبشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة بما فيها اللعب على وتر الفراغات التشريعية أو الثغرات القانونية أو حتى المخالفات القانونية إذا ما توصل إلى ترتيب أموره بحيث يضمن عدم الخضوع للجزاءات القانونية المفروضة على المخالفين لتلك الأعمال غير القانونية.

خامساً:- غياب الشفافية

تسعى الكثير من السلطات في العديد من الدول إلى إخفاء الكثير من الشؤون العامة عن أبناء الوطن رغم أهميتها في تحقيق أو إدراك الثقة بين تلك السلطة والشعب ولعل ابرز تلك الشؤون ذات الصلة بتنفيذ القوانين المالية هي ما تعلق بتلك القوانين فلا زال منهج الإخفاء يجد له ما يستند إليه من المبادئ العامة في القانون المالي ومنها على سبيل المثال مبدأ عدم تخصيص الإيرادات فهو باعتقادنا من المبادئ التي تخالف مبدأ الشفافية والتي سهل وضعها التكتم على بعض المصروفات غير المرغوب فيها من أبناء الشعب إذ استمر هذا المبدأ كجزء من قاعدة شمولية الموازنة العامة حتى نهاية الألفية الثانية ، ولكنه بدأ ينحسر منذ بداية الألفية الثالثة حيث بدأت سلطات بعض الدول تحدد مصير إيرادات بعض الإيرادات كالقروض العامة وإيرادات الرسوم العامة وإيرادات الضرائب على تلوث البيئة والتي تذهب إلى مجالات تصب في رعاية البيئة وحمايتها.[٥]

والواقع انه حتى بعد انحسار هذا المبدأ في الوقت الحاضر لإزالت سلطات العديد من الدول تخفي على مواطنيها مصير الكثير من إيراداتها بل حتى حجم تلك الإيرادات مما يجعل الشك يساور أبناء المجتمع حول مصير تلك الأموال وإمكانية ذهابها إلى جيوب الفاسدين أو حساباتهم المصرفية بعيداً عن المجال الذي يفترض أن تكون مخصصة له الا وهو تقديم الخدمات العامة مما يقلل أو بالأحرى يعدم الثقة بتلك السلطات ويجعل حتى تصرفاتها وممارستها التي تصب في خدمة المجتمع مثاراً للكثير من الجدالات

[٤] للمزيد من التفصيل ينظر ـ د. احمد خلف حسين الدخيل ود. فواز خلف ظاهر : دور القضاء الإداري في تنفيذ القوانين والقرارات المالية ـ دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة كركوك ، مجلد٦، ع٢١، ج١، ٢٠١٧،ص١٧٨ وما بعدها.

ـ رائد عوفي حسين : دور القضاء الاداري في مواجهة امتناع الادارة عن تنفيذ القوانين والقرارات الادارية والمالية ـ دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه ،كلية الحقوق ، جامعة تكريت ، ٢٠١٩، ص٣١ وما بعدها.

[٥] ينظر في تفصيل ذلك ـ د. قبس حسن عواد : الوجيز في قانون المالية العامة ، ط١ ، مكتبة زين الحقوقية والادبية ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص١٢١.

وينظر في توقعات تراجع هذا المبدأ د. احمد خلف حسين الدخيل : المالية العامة من منظور قانوني ، ط١ ، دار المسلة ، بغداد ، ٢٠٢٢، ص٣٠٨.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.952

السياسية والاجتماعية التي تؤدي بطريقة أو بأخرى إلى تكريس عدم الثقة الشعبية بالسلطة العامة ومكوناتها من تشريعية وتنفيذية وقضائية.

والأكثر من ذلك فإن المنهج الجديد الذي تتبناه بعض الدول وخاصة ذات الديمقراطيات الصورية أو النظرية في الحد من مبدأ تخصيص الاعتمادات الملحق كذلك بقاعدة شمولية الموازنة العامة والقاضي بعدم جواز صرف أي مبلغ من الخزينة العامة للدولة ما لم يكن قد جرى الموافقة على تخصيصه لباب صرف معين في قانون الموازنة العامة للدولة ، إذ بدأت بعض الدول بالتخفيف من حدة ذلك المبدأ من خلال منح السلطة التشريعية تخويلاً للسلطة التنفيذية للمناقلة بين أبواب أو فصول أو بنود الموازنة العامة مما يقلل من فرص نجاح رقابة فعالة على تنفيذ قانون الموازنة العامة للدولة ويغيب ، أو على الاقل ، يقلل من سياسات الشفافية التي يفترض أن تتحلى بها تصرفات السلطات العامة لاسيما في الشأن المالي وخاصة إذا ما امتنعت السلطة التنفيذية عن نشر قرارات المناقلة ليكون المواطن على اطلاع عليها أولاً بأول ، وهو ما ينعكس سلباً على الثقة الشعبية بالسلطة العامة.

الفرع الثاني

نماذج لفقدان الثقة الشعبية بالسلطة

إذا كانت الحيرة والصعوبة تكتنف إيجاد نماذج للثقة الشعبية بالسلطة والاكتفاء بنموذج او نموذجين في ذلك الشأن وربما التعرض لسهام النقد على ذلك الاختيار وصعوبة الرد على الانتقادات الموجهة إلى وصفها بكونها تحظى بالثقة الشعبية رغم عدم وصول السلطة فيها إلى الحكم بأسلوب التمثيل الحقيقي للشعب ، فإن الأمر يبدو مختلفاً تماماً هنا فالنماذج تكاد تفيض عن المطلوب فإذا ما تتبعنا إحصائيات ومؤشرات الفساد وأخذنا على اقل تقدير آخر خمس دول في تصنيف الدول الأكثر مكافحة للفساد أو أول خمس دول في تصنيف الدول الأكثر فساداً لوجدنا ان فيها أو اغلبها من الدول التي تعتمد الأسلوب الديمقراطي في الوصول إلى السلطة وتستخدم نظام الانتخاب كوسيلة لذلك وتطبق أحكام الدستور والقوانين النافذة في هذا الشأن ومع ذلك فإنها تفقد الثقة الشعبية بالسلطة ، ففي مؤشر مدركات الفساد لسنة ٢٠٢٠ الذي أطلقته مؤسسة الشفافية الدولية كانت فنزويلا واليمن وسوريا والصومال وجنوب السودان هي آخر خمس دول ضمن ١٨٠ دولة من دول العالم شملها التصنيف[٦] ولم يكن العراق من بين هذه الدول رغم انه يعاني من انتشار فاحش للفساد أقرت به السلطات المختلفة من تشريعية وتنفيذية وقضائية وعلى لسان رؤساء تلك السلطات وعلى مدار الدورات الانتخابية وفي أكثر من محفل وعلى العلن[٧]، فلنا أن نتصور حجم الفساد في تلك الدول الذي وصل مستوى الظاهرة المستفحلة التي تستعصي على الحل بحيث اصبح الفساد يسير على عجلات النظام القائم في تلك الدول ويضرب كافة مفاصل الحياة فيها ويشمل السلطات المختلفة من تشريعية وتنفيذية وقضائية ومستقلة ، بحيث يردف الفساد السياسي فيه بقية انواع الفساد الأخرى من مالي وإداري واقتصادي وثقافي وعلمي وغيرها ويسند كل نوع من هذه الأنواع الفساد من الأنواع الأخرى، بحيث لا يمكن مواجهة الفساد بالأساليب التقليدية المعروفة بما فيها الأساليب والوسائل القانونية وخاصة منها التي تركز على المزيد من الجزاءات القانونية المفروضة على كل من يخالف أحكام القانون فالتعاون بين أشكال وصور الفساد المختلفة جعل تلك الجزاءات مجرد حبر على ورق وغير قابلة للتنفيذ وصيرت القوانين الناظمة لتلك الجزاءات قوانين صورية ليس لها من التطبيق شيء بحيث بقيت نظرية ليس إلا.

وإذا كان ربما من الصحيح القول بأنه دولة الفساد أفضل بكثير من اللا دولة أو دولة الفوضى فإن ذلك أضعف الإيمان كما يقال ، وربما هذا ما يجعل بعض الشعوب تقبل بانتشار الفساد خوفاً من الأسوء إلا وهو غياب سلطة الدولة وبالتالي غياب الأمن وتحكم الفوضى وجماعات السلاح بمصير البلاد ، إلا أن الإشكالية في استمرار هذا الفساد واستفحاله في تلك الدول بحيث مضى على الفساد في بعضها كفينزويلا مدة طويلة من الزمن ، فبعد أن كانت في السبعينيات من القرن الماضي أغنى دول القارة وكانت تعيش حياة سياسية ديمقراطية وكان الفرد يعيش حياة كريمة وينعم بالخدمات ولكنها ومنذ الثمانينيات بدأت الامور تتغير فيها نتيجة لانخفاض أسعار النفط الذي يشكل نسبة ٧٧٪ من إيراداتها السنوية ولم يكن لها أي بدائل فاصيبت بالمرض الهولندي وهو الاعتماد على النفط فقط مما جعل اقتصادها ينهار واستمر الانهيار حتى بداية الألفية الثالثة عندما وصل إلى الحكم الرئيس (شافيز) بالأسلوب الديمقراطي وبطريقة الانتخاب وهو ذو الخلفية الاقتصادية الاشتراكية فاستثمر ارتفاع أسعار النفط ليقدم بعض الحلول الترقيعية ويزيد الرواتب ويقلل الفقر إلا أنه لم يهتم بالحلول الاستراتيجية وإيجاد بدائل عن النفط أو رديف له فعندما عادت أسعار النفط إلى الانخفاض راحت الدولة تعتمد على القروض الدولية ، ولما تم انتخاب (مادورو) سنة ٢٠١٣ خلفاً له استمر على نفس نهج سلفه (شافيز) فعندما انهارت أسعار النفط سنة ٢٠١٤ لم تعد الدولة تستطيع تقديم الخدمات الأساسية وخاصة الغذائية منها حتى بلغت ديون فنزويلا اكثر من ١٥٠ مليار دولار أمريكي ، ناهيك عن خضوع فنزويلا لعقوبات أمريكية جعلت من الصعب أو بالأحرى من المستحيل اللجوء إلى القروض الدولية من جديد ، وهو ما دفع السلطة إلى اعتماد الإصدار النقدي الجديد غير المخطط مما جعل عملة البوليفار الفنزويلية تنهار يوماً بعد يوم ، فجعلت كل تلك الأحداث الشعب يفقد الثقة بالسلطة التي تم اختيارها بالانتخابات رغم التجديد لها في انتخابات ٢٠١٨ وسط عدم إقرار المعارضة البرلمانية بالخسارة والطعن بتزوير الانتخابات نتيجة انتشار الفساد وغياب الادارة الكفوءة وغياب الشفافية وعدم التخطيط للمستقبل[٨] وبالمثل فقد كان لكل دولة من الدول الأربع الأخرى ظروفها ومعطياتها التي تجعل الشعوب فيها أقل أو بالأحرى تنعدم الثقة بسلطاتها المنتخبة في الغالب من الشعب.

الفرع الثالث

مستقبل نماذج فقدان الثقة الشعبية بالسلطة

إن مسألة استشراف المستقبل ربما تدخل ضمن إطار الدراسات السياسية والاقتصادية وتعتمد على متطلبات داخلية وخارجية وطنية ودولية متعددة يمكن أن تحيط بكل دولة من الدول التي أخذت كنماذج لحالة توقف عجلة الحياة فيها ووصلت إلى مستوى عال من عدم الثقة الشعبية بالسلطة ، ولكن الأمر باعتقادنا يعتمد على السلطة نفسها وقدرتها على استعادة ثقة الجماهير ، فمثلاً يبدو لنا بأن الأوضاع الوطنية في سوريا تميل إلى إعادة الثقة بالسلطة هناك ولو بصورة تدريجية إذ ادرك الشعب أن الأمر كان فيه نوع من المؤامرة الدولية على البلاد.

وتبدو الأمور في فنزويلا تسير نحو ذات الاتجاه ، إذ يبدو أن الأمور تسير يوماً بعد يوم نحو الحل على الأقل في المستقبل القريب ولو كان الحل حتى وقت قريب بعيد عن منال السلطة الحالية ، فكان متوقعاً ان يستمر حتى يتم وصول سلطة جديدة اكثر ارضاء للجماهير او اكثر اتفاقاً مع سياسات الولايات المتحدة ، ولكن الحرب بين روسيا وأوكرانيا وما قادته الى حاجة الولايات المتحدة أو الغرب بشكل عام للنفط

[٦] ينظر موقع مؤسسة الشفافية الدولية على شبكة الانترنيت ، متاح على الرابط الآتي: https://www.transparency.org/ar/news/cpi-٢٠٢٠-global-highlights

[٧] ينظر حديث السيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق (د. عادل عبد المهدي) في الجلسة الحوارية التي ضمت عدداً من المثقفين من خلفيات أكاديمية واعلامية واقتصادية وفنية وبحثية بتاريخ ٢٠١٨/١١/٩ , متاح على شبكة الانترنت على الرابط الآتي : https://twitter.com/adilabdalmahdi/status/١٠٦٠٩٦٦٤٦٢٦٤٩٧٥٧٦٩٨?lang=ar

[٨] للمزيد من التفصيل ينظر ـ صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، مجلة صادرة عن الصندوق ، ع٥٤ ، رقم ١ ، مارس ٢٠١٧ ، ص٤٨.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.952

الفنزويلي دفع الولايات المتحدة قبل أيام قليلة للإعلان عن نيتها في التخفيف من عقوباتها على فنزويلا والسماح للشركات الأمريكية المعنية بضخ النفط الفنزويلي الى الاسواق العالمية رغم انها غطت على ذلك باشتراط قيام حكومة (مادورو) باستئناف المفاوضات مع المعارضة الفنزويلية بشأن إجراء الانتخابات لسنة ٢٠٢٤ ، وإذا ما حدث ذلك فعلاً فانه سيتيح إعادة فتح الأسواق الأوروبية والأمريكية أمام النفط الفنزويلي وذلك بعد المفاوضات التي جرت بين الولايات المتحدة وحكومة (مادورو) والمعارضة الفنزويلية والتي من المتوقع أن تؤدي الى الاتفاق على تحرير مئات ملايين الدولارات الفنزويلية التي جمدتها العقوبات الامريكية في البنوك الأمريكية وهو ما يمكن أن يقلب الامور في البلاد الى انعاش فرص الحل.

أما في اليمن والصومال وجنوب السودان فإن الامور لازالت صعبة التوقع لعدم حدوث أي تغيير كبير في المعطيات المحيطة بها مما يجعل الامر قابلاً للاستمرار أو الانحسار على حسب التطورات الدولية والمحلية التي ستحدث فيها ، فالأنظار تتجه صوب الحرب في أوكرانيا وما يمكن أن تفرزه من نتائج يمكن أن تؤدي بطريقة أو بأخرى إلى حلحلة الأمور في هذه الدول أيضاً.

المطلب الثاني

انعكاسات فقدان الثقة الشعبية بشرعية السلطة على انفاذ القوانين المالية

رغم الاعتراضات التي يمكن أن توجه للنموذج الأبرز الذي سقناه كتجربة على عدم ثقة الشعب بالسلطة رغم وصولها إلى سدة الحكم بالأسلوب الديمقراطي المعروف ، ذلك أن الوضع السيئ الذي وصلت إليه الأمور في فنزويلا لم تكن ناتجة عن الفساد وغياب الكفاءة وعدم وجود استراتيجية واضحة للإصلاح وعدم التنفيذ السليم للقواعد القانونية وإنما كانت ناتجة عن تدخلات أمريكية متكررة كما فعلت مع بقية دول القارة ولا ادل على ذلك الا الدعم الأمريكي المعلن للمعارضة الفنزويلية لنظام الحكم هناك ذي الخلفية الاشتراكية ، فقد أعلنت الولايات المتحدة دعمها لرئيس البرلمان (كوايدو) الذي اعلن نفسه رئيساً انتقالياً لفنزويلا ودعت بقية الدول إلى دعمه ومساندته وهو ما حدث فعلاً إذ اعترفت أكثر ٥٠ دولة (بكوايدو) كرئيس شرعي للبلاد ، بل لوحت كذلك الولايات المتحدة سنة ٢٠١٩ بالتدخل العسكري في فنزويلا لمساندة (كوايدو) على حساب الرئيس الشرعي (مادورو) ، إلا أن الإسناد الذي حظيت به السلطة الشرعية من الدول الأخرى وخاصة روسيا جعلها تتمسك بالسلطة وتمنع وصول المعارضة إلى سدة الحكم ، ولكن العقوبات الأمريكية زادت الطين بلة وأدت إلى انخفاض حجم الخدمات وأصبح التضخم يعدم فائدة أي عمل ويعدم جدوى أي مشروع تجاري كونه لا يؤدي إلى الحصول على أبسط مستلزمات الحياة من مأكل وملبس ومشرب بحيث انتشر الفقر والفاقة لفقد العملة الفنزويلية (البوليفار) قيمتها مما دفع الحكومة إلى إصدار (البوليفار الرقمي) ولكنه لم يغير من الأمر شيئاً لفقدان الثقة في تلك العملة والتدهور المستمر في قيمتها والتعامل شبه الكامل في الاسواق الفنزويلية بالدولار الامريكي وكذلك بالعملات المشفرة خاصة في الآونة الاخيرة وهو ما دفع الملايين من الفنزويليين الى الهجرة إلى دول الجوار والدول الأخرى كتشيلي وكولومبيا والأرجنتين.

ومع أننا لا ننكر الدور الأمريكي السلبي في التدخل في الشؤون الفنزويلية وتضييقها الخناق على السلطة هناك وجهودها الفعالة في زيادة سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مستوى الخدمات العامة أو انعدام تلك الخدمات التي يتوجب على الدولة تقديمها للمواطنين وتشجيعها لعملية التمرد ضد السلطة الحاكمة وتلويحها بالتدخل العسكري ، إلا أن ذلك لا ينفي فقدان الثقة الشعبية بالسلطة ومن ثم التأثير سلباً في انفاذ القوانين المالية ، بل ان كل ذلك الحصار الأمريكي كانت الغاية منه تجريد تلك السلطة من أدواتها في كسب الثقة الشعبية بما يجعلها عاجزة عن تلبية أبسط متطلبات الجماهير الفنزويلية وبالتالي الانحدار في محاوي فقدان الثقة الشعبية بها تمهيداً للتخلص منها نهائياً والاتيان بسلطة موالية للولايات المتحدة الأمريكية ، ولولا الحرب في أوكرانيا والحاجة إلى النفط الفنزويلي لما كانت هناك أي بوادر للانفراج في الأزمة الفنزويلية.، وذلك للأسباب الآتية:-

الفرع الأول

عدم قدرة السلطة على التعايش مع المجتمع الدولي

لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية كما كانت في السابق مجرد دولة تمثل أحد الأقطاب المهمة في المجتمع الدولي أو بالأحرى احد قطبي العالم في مقابل الاتحاد السوفيتي السابق وإنما راحت تمثل قطباً فريداً في العالم يوجه المجتمع الدولي بما يتفق مع مصالحه وتوجهاته مستخدمة اذرعها المختلفة من منظمات دولية وخاصة المالية منها والعسكرية والسياسية لاسيما من سياسات عولمة وخصخصة ، وهو ما دفع العديد من الدول بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق الى السير بذات المسار السياسي والاقتصادي للدولة المسيطرة على مستوى العالم الا وهي الولايات المتحدة ، فقد تخلت أبرز دول المعسكر الاشتراكي بما فيها الدول الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وعلى رأسها روسيا عن النهج الاشتراكي وراحت تغازل النهج الرأسمالي الذي تتبناه الولايات المتحدة في محاولة منها للانحناء امام العاصفة ومن ثم يكون لكل حادث حديث وها هي اليوم تقف أو على الأقل تحاول الوقف بالند من الولايات المتحدة ، في حين أن سلطات بعض الدول مثل فنزويلا لم تستوعب الدرس ولم تستطع التكيف مع الواقع الجديد وما افرزه من مجتمع دولي احادي القطب وراحت تتصرف بعقلية وظروف المجتمع الدولي ذي القطبين مما جعل ممارساتها السلطوية غير منطقية ليس على مستوى المجتمع الدولي فحسب بل وربما على مستوى المجتمع الوطني أو المحلي في فنزويلا ذاتها قبل المجتمع الدولي ، مما جعلها تخسر الثقة الشعبية لأن من أبرز سمات القيادة الناجحة والحكم الرشيد والسلطة التي تحظى بالثقة الشعبية هو القدرة على التوافق والتواؤم والتناغم مع المجتمع الدولي والابتعاد عن احتمالات الاصطدام به وخاصة الدول المتنفذة فيه والتي يمكن أن تؤثر بطريقة أو بأخرى على الوضع الداخلي قبل الخارجي للدول.

فمن أهم وأبرز ملامح الثقة الشعبية هي تلك القدرة لدى السلطات الوطنية في التعامل مع المجتمع الدولي في جميع الظروف ، ولعل من أقوى أسباب فقدان الثقة هو ما يرتبط بسوء التصرف مع ذلك المجتمع مما يجعل السلطة بل الدولة بالكامل وخاصة الشعب محلاً لتجارب غير محسوبة أو مأمونة النتائج مما يضاعف في الغالب من معاناة أبناء الشعب فينعكس سلباً على ثقتهم بالسلطة ويودي بالشرعية التي اكتسبتها ولو نظرياً عبر صناديق الاقتراع ، مما يجعل بالنتيجة هناك امتعاض من كل القوانين والقرارات الادارية والأحكام القضائية الصادرة عن السلطات بجميع أنواعها وخاصة منها ما اتصل بالجانب المالي لاسيما في ظل أزمة مالية تعاني منها البلاد وعدم تناسب الرواتب والأجور مع احتياجات أبناء المجتمع في ظل تضخم لا نظير له على مستوى الدولة ذاتها وعلى مستوى الدول الأخرى مما يجعل الالتزامات المالية غير قابلة للتنفيذ من الناحية الواقعية فمن أين يدفع المواطن تلك الالتزامات وهو لا يستطيع الانفاق على احتياجاته الأساسية لكي يبقى على قيد الحياة هو وافراد عائلته ، هذا فضلاً عن عدم جدوى تلك الالتزامات فإذا ما فرضت أي التزامات في وقت معين فإنها لن تطبق الا بعد مدة من الزمن ريثما يصبح القانون نافذاً وبما أن هناك تضخم كبير وسريع فستصبح تلك الالتزامات غير مجدية اقتصادياً وتصبح غير ملتزمة بقاعدة الاقتصاد بمعنى أن تكاليف جبايتها ستكون اكبر من حصيلتها وبالتالي فإن انعدام الثقة الشعبية يؤثر سلباً في انفاذ القوانين المالية.

الفرع الثاني

عدم قدرة السلطة على توفير الخدمات لأبناء المجتمع

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.952

رغم أن الدستور الفنزويلي لسنة ١٩٩٩ المعدل في سنة ٢٠٠٩ اشار عدة مرات إلى مصطلحات (ضريبة) و(ضرائب) و(الرسوم) و(غرامات) و(مصادرة)[٩]، وهو ما يعني الاهتمام القانوني بالالتزامات المالية بكافة أشكالها وأنواعها وهو ما انعكس على فرض الضرائب المختلفة على مستوى القوانين العادية سواء منها الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة ، إلا أن التدهور الذي اصاب المقدرة التكليفية خاصة في السنوات الاخيرة وبالتحديد في العام ٢٠٢١ بسبب الانكماش الاقتصادي فضلاً عن عدم التنفيذ الدقيق للالتزامات كالغرامة والمصادرة والرسوم ، ناهيك عن السياسات الحكومية المتناقضة التي تحاول من جهة إيقاف عملية التضخم المتسارعة وتسعى في الوقت ذاته إلى زيادة انفاقها العام وهو ما جعل سياساتها غير واقعية نوعاً ما فرغم انها قلصت نفقاتها منذ العام ٢٠٠٤ بمقدار ثمان مرات حتى الآن ومع ذلك استمر التضخم بسبب الاستخدام المفرط وغير المخطط لسياسة الإصدار النقدي الجديد[١٠] مما عزز من عدم ثقة الجماهير بالسلطات بسبب التخبط الذي تعيشه وعدم قدرتها على مجاراة الظروف التي تمر بها البلاد واخراج الدولة من أزمتها.

ومن ثم فإن السياسات السلطوية افرغت المواد الدستورية والنصوص القانونية العادية والقرارات الإدارية والأحكام القضائية من محتواها وجعلتها مجرد حبر على ورق مما أدى إلى مضاعفة اسباب عدم انفاذ القوانين المالية ليعود إلى ضعف أو فقدان الثقة الشعبية في السلطة وعدم احترام مقرراتها ومن ثم عدم الامتثال طوعاً للالتزامات المالية التي تفرضها ، والأكثر من ذلك فإن هناك سبب ثاني يجعل حتى التنفيذ الجبري أمر غير ممكن عملياً بحكم انعدام المقدرة التكليفية لأن القوانين في واد والمجتمع في وادي آخر إلى درجة بحيث لا يمكن أن يتم تطبيق إلا النزر اليسير منها ، وهو ما يجعل مسألة فقدان الثقة الشعبية بالسلطة تدور في حلقة مفرغة لأن انخفاض الإيرادات العامة وخاصة الضريبية منها يؤدي إلى تخفيض حجم الإيرادات العامة بشكل عام مما يقلص من إمكانية السلطة على إنفاق المزيد من الاموال لإشباع الحاجات العامة فيزداد بالنتيجة السخط الشعبي فيتعزز بذلك غياب الثقة الشعبية وهو ما ينعكس سلباً على انفاذ القوانين المالية وهكذا تستمر بالدوران في نفس الحلقة.

الفرع الثالث

عدم كفاية نوايا السلطة بترفيه الشعب

رغم ان الدراسات القانونية والاقتصادية وحتى الاجتماعية تؤكد أن السلطات خاصة في عهد الرئيس (شافيز) كانت ذات نوايا ثورية وارادت أحداث تغييرات جذرية في المجتمع وسعت الى محاربة الفقر والبطالة ونجحت الى حد ما في ذلك السعي من خلال زيادة الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية وهو ما حاول خلفه (مادورو) أن يفعله الآن فبعد أن ساد في المنطقة بشكل عام منهج أنفاق الإيرادات الريعية على إنشاء وتطوير البنية التحتية تحول الأمر وخاصة في فنزويلا بعد إدخال النظام الديمقراطي إلى انفاق تلك الإيرادات على الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال توزيع الانفاق الاجتماعي فتحقق ذلك بشكل لافت في قطاعي التعليم والصحة وذلك ارضاء للجماهير وفوزاً بثقتها وهو ما اثمر بالفوز بأصوات الناخبين فعلى سبيل المثال بلغت النفقات الاجتماعية ما يقارب ٤٠٪ من حجم النفقات العامة لعام ٢٠٠٨ عندما بلغت الإيرادات النفطية ذروتها ولكن ذلك كان بعيداً عن اسلوب مخطط لتلك النفقات وإنما يعتمد على قرارات آنية وفردية من رئيس الدولة ، وعلى العكس ففي المقابل كان هناك احجام لمجهودات صندوق الاستثمار الفنزويلي (FIV) الذي أنشأ في السبعينيات من القرن الماضي وصندوق الاستقرار الذي اطلق عليه اسم صندوق الاستثمار لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي (FIEM) في نهاية التسعينيات وحتى صندوق التنمية الوطنية (FONDEN) الذي أنشأ عام ٢٠٠٥ لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[١١]، إذ بدأت أموال الصناديق السيادية الثلاثة يتم تحويلها مباشرة إلى الخزينة العامة بقرار من الرئيس لإنفاقيها على امور تتعلق بتقديم خدمات اجتماعية للشعب.

وتكرس وتعزز ذلك باستخدام نهج اشتراكي في الوقت غير المناسب بعد قرابة عقدين من انهيار المعسكر الاشتراكي وثبوت فشل الفلسفة الاشتراكية بدأت الحكومة الفنزويلية في العقد الأول من الألفية الثالثة بتأميم أو شراء المرافق الكهربائية والبنوك والمصانع الكبيرة والموردين الزراعيين وغيرها مما كلفها الكثير من المبالغ في وقت كانت الدول التي تعتمد النظام الاشتراكي تحاول ان تتخلص من ممتلكاتها عبر اعتماد سياسات الخصخصة وهو ما جعل سياسات التأميم أو اعادة التأميم الفنزويلية محكوم عليها مسبقاً بالفشل ، إذ قلص ذلك من حجم الإيرادات العامة الجبائية فقد كانت تلك المشروعات تدري الكثير من الإيرادات الجبائية رغم انخفاض نسبتها قياساً بالإيرادات الريعية فإنها كانت على الأقل تعين في هذا المجال فقد توقفت إيرادات الرسوم والضرائب والغرامات على تلك المشروعات بمجرد تحويلها إلى مشروعات عامة ، فإذا كانت ستدري أموال أو إيرادات فإنها ستكون بشكل إيرادات ريعية مع التأكيد بأن تلك المشروعات تراجعت ايراداتها كثيراً ولم تعد تتناسب حتى مع الإيرادات الجبائية التي كانت تغذي الخزينة الفنزويلية قبل التأميم[١٢] فقد كانت تلك المشروعات تدفع العديد من الضرائب كضريبة الدخل وضريبة الأتاوات والضرائب السطحية وضرائب الاستخراج وضريبة الاستخدام الخاصة وضريبة التصدير وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى ، فضلاً عن الغرامات والجزاءات المالية الأخرى بالإضافة إلى المشروعات الخاصة الأخرى سواء في المجالات التي تم تأميمها أو القطاعات الأخرى ومنها القطاع النفطي.

وهو ما أدى إلى استنزاف أموال الدولة الفنزويلية ودفعها إلى الاقتراض بشكل مفرط وبدون تخطيط فجعلها تغرق في الديون الدولية إلى الحد الذي منع الكثير من الدول والمنظمات الدولية من الاستمرار في اقراضها خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بالديون المترتبة عليها وقد ادى كل ذلك إلى انعدام الثقة الشعبية بالسلطة وزيادة فرص عدم تنفيذ القوانين المالية لا بشكل إجباري ولا بشكل طوعي نتيجة لعدم الثقة وانخفاض القدرة التكليفية إلى حد أقرب إلى الانعدام ، اللهم إلا بالنسبة للشركات العاملة أو

[٩] تنظر المواد من ٤٤ وحتى ١٤٦ من الدستور الفنزويلي لسنة ١٩٩٩ المعدل.

[١٠] فاطمة شوقي : اقتصاد فنزويلا يواجه تحديات كبرى في ٢٠٢١ ، مقال منشور على شبكة الانترنيت ، متاح على الرابط الاتي :
https://www.youm٧.com/story/٢٠٢١/١/١٢/%D٨٧%D٩%٨٢%D٨%AA%D٨%B٥%D٨%٨٧%D٨%AF-%D٩%٨١%D٩%٨٦%D٨%B٢%D٩%٨٨%D٩%٨A%D٩%٨٤%D٨%٨٧-%D٩%٨A%D٩%٨٨%D٨%٨٧%D٨%AC%D٩%٨٧-%D٨%AA%D٨%AD%D٨%AF%D٩%٨A%D٨%٨٧%D٨%AA-%D٩%٨٣%D٨%٨A%D٨%B١%D٩%٨٩-%D٩%٨١%D٩%٨٩-٢٠٢١-%D٩%٨٢%D٨%BV%D٨%٨٧%D٨%B٩-%D٨%٨٧%D٩%٨٤%D٩%٨٦%D٩%٨١%D٨%BV-%D٩%٨A%D٨%AD%D٨%AA%D٨%٨٧%D٨%AC/٥١٥١٥٥٣

[١١] Venezuela : Taxation of Cross-Border Mergers and Acquisitions: p.٤-١٠, on the link below;
https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/pdf/٢٠١٤/٠٥/venezuela-٢٠١٤.pdf

[١٢] Osmel Manzano and Jose Sebastian Scrofina : Resource Revenue Management in Venezuela: A consumption-based poverty reduction strategy, p.٥-١٧, on the link below ;
https://www.resourcegovernance.org/sites/default/files/Venezuela_Final.pdf

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.952

ما يسمى كبار المكلفين بالضريبة اما الأفراد فيكاد يختفي لديهم انفاذ القوانين المالية بشكل عام وهو امر لم يعد يمكن معالجته إلا بتغيير السلطة في وقت اصبح تغيير الظروف أمر يعتمد على نتائج الحرب في اوكرانيا وما يمكن ان تفرزه من قوى متنفذة جديدة أو تكريس للقوى الحالية.

الخاتمة

وختاماً لابد لنا من تسطير ابرز الاستنتاجات والتوصيات التي افرزتها الدراسة ، وذلك في نقطتين ، وكما يأتي:-

أولاً:- الاستنتاجات:- خلص الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:-

١- إن انتشار الفساد وغياب الكفاءة وانعدام الرؤية الاستراتيجية وانتشار التضليل والانتقائية في تنفيذ القوانين هي ابرز الممارسات المسببة لفقدان الثقة الشعبية بالسلطة.

٢- يسهم اعتماد مبدأ عدم تخصيص الايرادات وتخويل السلطة التشريعية بالمناقلة الكاملة بين تفاصيل الموازنة العامة في غياب الشفافية ومن ثم فقدان الثقة الشعبية بالسلطة.

٣- أن السلطات التي تفقد الثقة الشعبية تبتكر الوسائل لتعطيل عملية التنفيذ المنشودة للقوانين والقرارات والأحكام القضائية التي لا تصب في مصلحة شخوصها.

٤- رغم تعدد نماذج فقدان الثقة الشعبية بالسلطة إلا ان النموذج الابرز لها هو فنزويلا التي ورغم وصول السلطة فيها بطريقة ديمقراطية على ، الاقل من الناحية النظرية ، إلا انها فقدت تلك الثقة بممارساتها غير المتوازنة.

٥- مع انه وحتى وقت قريب كانت امكانية اعادة الثقة بالسلطة في فنزويلا حلماً بعيد المنال ، غير أن اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية وما افرزته من حاجة عالمية إلى النفط الفنزولي انعشت الآمال بذلك.

٦- ان عدم قدرة السلطة على التعايش مع المجتمع الدولي يغيب ملامح الثقة الشعبية بالسلطة فينعكس سلباً على انفاذ القوانين لاسيما المالية منها.

٧- يقود عدم قدرة السلطة على توفير الخدمات الاساسية لأبناء المجتمع إلى فقدان الثقة بها مما يدفعهم إلى بذل ما بوسعهم للتهرب أو على الاقل تجنب الالتزامات المالية العامة.

٨- ان النوايا الصادقة للسلطة بترفيه الشعب لا تكفي لوحدها إذا كانت ادواتها أو وسائلها او خططها دون الطموح مما ينعكس سلباً على فرص انصياع ابناء المجتمع لقوانينها وخاصة المالية.

ثانياً:- التوصيات:- بناء على ما جاء اعلاه يوصي الباحث بما يأتي:-

١- تكريس الشرعية الديمقراطية أو الشرعية الشعبية بالثقة الشعبية عبر الإبداع في خدمة الشعب وترفيه وعدم فرض الالتزامات المالية الا عند الضرورة القصوى وبشكل عادل وشفاف وكفوء ومخطط بما ينعكس إيجاباً على الامتثال الطوعي للقوانين المالية.

٢- التحول التدريجي من الاعتماد على العوامل الاقتصادية والقانونية في الامتثال الطوعي للقوانين المالية الى تطعيمها ببعض العوامل النفسية والاجتماعية وخاصة منها المرتبطة بشرعية السلطة والثقة الشعبية بها.

٣- توظيف السلطات المعنية لجوانب شرعية السلطة أو الثقة الشعبية بها في عملية الانفاذ المنشودة للقوانين المالية.

٤- اعتماد برنامج امتثال طوعي يركز على شرعية السلطة أو الثقة الشعبية بها وتجربته على قانون جبائي معين قبل إعمام التجربة على بقية القوانين الجبائية الأخرى.

٥- التخلي عن مبدأ عدم تخصيص الايرادات واعتماد مبدأ تخصيص الايرادات بما يسهم في شفافية الممارسات السلطوية وكسب الثقة الشعبية.

٦- التقليل ما امكن من تخويل السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية بالمناقلة بين بنود الموازنة العامة بالشكل الذي يمنع افراغ مبدأ اعتماد التخصيصات من محتواه.

٧- مكافحة الفساد المالي والاداري بشكل جدي وحقيقي وليس صورياً فقط.

٨- الحرص على التنفيذ الدقيق للقوانين واحترام تدرج القواعد القانونية.

٩- حرص السلطة على استشراف المستقبل ووضع رؤية استراتيجية دقيقة.

١٠- اعتماد مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب بما يضمن ثقة المواطن بالسلطة العامة.

قائمة المصادر

أولاً:- المصادر باللغة العربية

أ- الكتب

١- د. احمد خلف حسين الدخيل : صناديق الثروة السيادية بين مثالية الطرح ومتطلبات الحكم الرشيد، ط١، دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٨.

٢- د. احمد خلف حسين الدخيل : المالية العامة من منظور قانوني ، ط١ ، دار المسلة ، بغداد ، ٢٠٢٢.

٣- د. قبس حسن عواد : الوجيز في قانون المالية العامة ، ط١ ، مكتبة زين الحقوقية والادبية ، بيروت ، ٢٠١٨.

ب - الاطاريح الاكاديمية

١- رائد عوفي حسين : دور القضاء الاداري في مواجهة امتناع الادارة عن تنفيذ القوانين والقرارات الادارية والمالية - دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة تكريت ، ٢٠١٩.

جـ - البحوث والدراسات العلمية

١- د. احمد خلف حسين الدخيل ود. فواز خلف ظاهر : إصلاح النظام المالي ودوره في الحد من الفساد الإداري (العراق إنموذجاً) ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول الذي اقامته كلية الكتاب الجامعة ، تحت شعار (بالعلم نرتقي بالمجتمع) في بغداد للفترة من ١٣-١٤ كانون الأول ٢٠١٧.

٢- د. احمد خلف حسين الدخيل ود. فواز خلف ظاهر : دور القضاء الإداري في تنفيذ القوانين والقرارات المالية - دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة كركوك ، مجلد٦، ع٢١، ج١، ٢٠١٧.

٣- د. بن رجم محمد خميس وحليمة حكيمة : الفساد المالي والاداري : مدخل لظاهرة تحسين الاموال وانتشارها ، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري الذي اقامته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، بجامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر للفترة من ٦-٧ ماي ٢٠١٢.

٤- فاطمة شوقي : اقتصاد فنزويلا يواجه تحديات كبرى في ٢٠٢١ ، مقال منشور على شبكة الانترنيت ، متاح على الرابط الاتي :

https://www.youm٧.com/story/٢٠٢١/١/١٢/%D٨%A٧%D٩%٨٢%D٨%AA%D٨%B٥%D٨%A٧%D٨%AF-%D٩%٨١%D٩%٨٦%D٨%B٢%D٩%٨٨%D٩%٨A%D٩%٨٤%D٨%A٧-%D٩%٨A%D٩%٨٨%D٨%A٧%D٨%AC%D٩%٨٧-%D٨%AA%D٨%AD%D٨%AF%D٩%٨A%D٨%A٧%D٨%AA-%D٩%٨٣%D٨%A٨%D٨%B١%D٩%٨٩-%D٩%٨١%D٩%٨٩-٢٠٢١-%D٩%٨٢%D٨%BV%D٨%A٧%D٨%B٩-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٦%D٩%٨١%D٨%BV-%D٩%٨A%D٨%AD%D٨%AA%D٨%A٧%D٨%AC/٥١٥١٥٥٣

د- المصادر الرسمية

١- الدستور الفنزويلي لسنة ١٩٩٩ المعدل.

٢- صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، مجلة صادرة عن الصندوق ، ع٥٤ ، رقم ١ ، مارس ٢٠١٧.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.952

٣ـ حديث السيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق (د. عادل عبد المهدي) في الجلسة الحوارية التي ضمت عدداً من المثقفين من خلفيات اكاديمية واعلامية واقتصادية وفنية وبحثية بتاريخ ٢٠١٨/١١/٩ , متاح على شبكة الانترنت على الرابط الآتي : https://twitter.com/adilabdalmahdi/status/١٠٦٠٩٦٦٤٦٢٦٤٩٧٥٧٦٩٨?lang=ar

٤ـ موقع مؤسسة الشفافية الدولية على شبكة الانترنيت ، متاح على الرابط الآتي: https://www.transparency.org/ar/news/cpi-٢٠٢٠-global-highlights

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

١-Osmel Manzano and Jose Sebastian Scrofina : Resource Revenue Management in Venezuela: A consumption-based poverty reduction strategy, p.٥-١٧, on the link below ;

https://www.resourcegovernance.org/sites/default/files/Venezuela_Final.pdf

٢- Venezuela : Taxation of Cross-Border Mergers and Acquisitions: p.٤-١٠, on the link below;

https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/pdf/٢٠١٤/٠٥/venezuela-٢٠١٤.pdf

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.952